

تجارة الموارد الطبيعية: نعمة أم نقمة؟

ندوة تُعقد بمقر المركز يوم الاثنين الموافق 27 سبتمبر 2010
من الساعة التاسعة والنصف صباحا إلى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا

القاهرة – سبتمبر 2010:

تمثل الموارد الطبيعية، وتشمل المنتجات المختلفة من الوقود، 24% من قيمة التجارة العالمية، وشهدت هذه النسبة زيادة كبيرة خلال العقد الماضي بمقدار 20% سنويا. كما تعد صادرات الموارد الطبيعية مهمة لعملية التنمية في مصر واقتصادات بلدان منطقة الشرق الأوسط الأخرى، إذ تمثل 44% و70% من إجمالي صادراتها، على التوالي. غير أن تصدير هذه الموارد قد يسارع من معدلات نفادها، ويصاحبه تقلبات سعرية مرتبطة بالعرض والطلب في السوق العالمية. كما قد يؤدي الاعتماد على هذه الصادرات إلى تراجع الحافز لزيادة القيمة الصناعية المضافة فضلا عن الآثار السلبية على البيئة. واستشرافا للمستقبل، تحتاج مصر إلى تبني استراتيجية منسقة لتعزيز تنافسية الصادرات غير المرتبطة بالمنتجات البترولية، وتخفيف آثار الصدمات الخارجية على مصادر الدخل بالنقد الأجنبي.

وفي هذا الإطار، يناقش الدكتور مايكل روتا (منظمة التجارة العالمية) في هذه الندوة أهم نتائج تقرير التجارة العالمية لعام 2010 والذي أصدرته منظمة التجارة العالمية حول التجارة في الموارد الطبيعية. وتحديدا، سوف يستعرض البدائل المختلفة ومنها سياسات التجارة والسياسات المحلية مثل الضرائب على الصادرات أو حصص التصدير، والقيود على الواردات، والضرائب على الاستهلاك وسياسات الدعم، والتي يمكن لمصر استخدامها لضمان استدامة استخراج الموارد الطبيعية بمعدلات تعمل على تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، والتحوط ضد التقلبات الشديدة في أسعار الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعظيم فوائد التجارة البينية في الموارد الطبيعية بين بلدان الشرق الأوسط.